

Distr.: General  
19 July 2004  
Arabic  
Original: Arabic/Chinese/English/  
Spanish

## الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

البندان ٦٣ و ٦٩ من جدول الأعمال المؤقت\*

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية

في منطقة الشرق الأوسط

خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط

## إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام\*\*

### المحتويات

#### الصفحة

٢	.....	أولا - مقدمة
٢	.....	ثانيا - ملاحظات
٣	.....	ثالثا - الردود الواردة من الحكومات
٣	.....	إسرائيل
٦	.....	أيرلندا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي)
٨	.....	الجمهورية العربية السورية
٩	.....	الصين
١٠	.....	عمان
١١	.....	غواتيمالا
١١	.....	فنزويلا
١١	.....	لبنان
١٢	.....	المكسيك

\* A/59/150.

\*\* للاطلاع على تقرير الأمين العام عن البند ٦٩، انظر A/59/165 (Part II).



## أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في الفقرة ١٠ من قرارها ٣٤/٥٨ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أن يواصل مشاوراته مع دول منطقة الشرق الأوسط والدول المعنية الأخرى، وفقا للفقرة ٧ من القرار ٣٠/٤٦ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، آخذا في اعتباره تطور الحالة في المنطقة، وأن يلتمس آراء تلك الدول بشأن التدابير المبينة في الفصلين الثالث والرابع من الدراسة المرفقة بتقريره المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ (A/45/435) أو غير ذلك من التدابير ذات الصلة، من أجل التحرك صوب إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وفي الفقرة ١١ من القرار ذاته، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أيضا أن يقدم إليها في دورتها التاسعة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار. وهذا التقرير مقدم استجابة لهذا الطلب.

٢ - وفي ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤، أرسلت مذكرة شفوية إلى كافة الدول الأعضاء تلفت انتباهها إلى الفقرة ١٠ من القرار ٣٤/٥٨ وتلتمس آراءها بشأن المسألة. وقد وردت ردود من كل من إسرائيل، وأيرلندا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي)، والجمهورية العربية السورية، والصين، وعمان، وغواتيمالا، وفنزويلا، ولبنان، والمكسيك، ترد نصوصها في الفرع الثالث أدناه. وستصدر أي ردود أخرى ترد من الدول الأعضاء كإضافات لهذا التقرير.

## ثانيا - ملاحظات

٣ - ما زالت مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط تنسم بأهمية كبيرة. ويلاحظ الأمين العام أن العديد من الدول الأطراف قد أعربت مجددا عن تأييدها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط خلال الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥، المعقودة في الفترة من ٢٦ نيسان/أبريل إلى ٧ أيار/مايو ٢٠٠٤. وأعدت تأكيد أهمية تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدها وسلّمت أيضا بصحته إلى أن يتم بلوغ أهدافه وغاياته.

٤ - وأجرى الأمين العام في مناسبات كثيرة مشاورات عديدة مع الأطراف المعنية في المنطقة وخارجها لاستكشاف المزيد من السبل والوسائل القمينة بالتشجيع على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ويتابع الأمين العام بعناية ما تشهده المنطقة

مؤخرا من تطورات قد تؤثر في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ويعتقد الأمين العام أن ثمة حاجة إلى مواصلة بذل الجهود للتوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل ويرحب بالمحاولات الأخيرة الرامية إلى إعطاء زخم جديد لخريطة الطريق التي أعدتها اللجنة الرباعية التي تضم الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة. ويطلب الأمين العام إلى جميع الأطراف المعنية في المنطقة وخارجها أن تستأنف الحوار بغية إيجاد ظروف أمنية مستقرة والتوصل إلى تسوية من شأنها تيسير عملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ويؤكد الأمين العام من جديد استعداد الأمم المتحدة المستمر لتقديم أي مساعدة قد تفيد في هذا الصدد.

## ثالثا - الردود الواردة من الحكومات

### إسرائيل

[الأصل: بالانكليزية]

[٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤]

اعتبرت إسرائيل دائما أن المسائل النووية وجميع مسائل الأمن الإقليمي، التقليدية وغير التقليدية في الشرق الأوسط، ينبغي أن تعالج في السياق الشامل لعملية السلام. وهذا هو الإطار الذي تدعم فيه إسرائيل إمكانية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط تكون قابلة للتحقق المتبادل وتكون أيضا خالية من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والقذائف التسيارية.

ولا يعبر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٤/٥٨، المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط"، كما ينبغي عن موقف إسرائيل من المسألة النووية في الشرق الأوسط. فلدى إسرائيل في واقع الأمر تحفظات جوهرية مهمة إزاء بعض عناصر هذا القرار.

وبصرف النظر عن هذه التحفظات، فإن إسرائيل انضمت منذ ما يزيد على ٢٠ سنة إلى توافق الآراء حول هذا القرار وبذلت جهودا واسعة النطاق للمحافظة على نصه ومنع إدخال أي تغييرات من جانب واحد عليه. وقد تصرفت إسرائيل على هذا النحو انطلاقا من إيمانها بأن ثمة حاجة جوهرية لبناء الثقة وإيجاد رؤية مشتركة بين جميع الدول في الشرق الأوسط بدلا من التركيز على المواقف المختلفة.

ويقتضي تشجيع هذه الرؤية، مراعاة الظروف الخاصة بالشرق الأوسط. ويرتبط بعضها ارتباطاً وثيقاً بخصائص المنطقة فيما يتولد بعضها الآخر عن التغييرات التي حدثت مؤخراً على الساحة الدولية. فرغم التطورات الإيجابية العديدة التي شهدتها المنطقة في مجال منع انتشار الأسلحة، لا تزال هناك بلدان تحصل على أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها وتطويرها، وتنكر حق إسرائيل في الوجود، وتواصل الممارسات العدوانية ضدها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن كون الدولة، في هذه المنطقة، طرفاً في الاتفاقيات العالمية لا يشكل بالضرورة ضمانات كافية نظراً لسجل عدم امتثال بعض دول المنطقة للالتزامات الدولية. وحالة العراق والشواغل التي تشاظرها الدول على نطاق واسع بشأن إيران، ولا سيما بعد البيانات الأخيرة التي كشفت عن أنشطتها النووية، تعد أمثلة على هذا الواقع. وتؤثر هذه البيئة من التهديدات المتزايدة تأثيراً حاسماً في قدرة المنطقة على السير نحو إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية. وقد تزايد خطر هذه الحقائق الإقليمية مع الكشف عن وجود سوق سوداء وانتشار شبكات تنقل عن طريقها المعدات والتكنولوجيات والمعارف النووية. إننا لم نعد نواجه مجموعة صغيرة من الدول المراقبة فحسب بل فاعلين من غير الدول أيضاً.

لذلك، ثمة حاجة ملحة إلى تكثيف الجهود من أجل وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية، وكذلك تكنولوجيات دورة الوقود النووي، في البلدان التي تثير القلق في الشرق الأوسط. فهذه البلدان لا تنخرط في أنشطة هامة تتعلق بانتشار الأسلحة فحسب، بل تشارك أيضاً في دعم الإرهاب. وثمة حاجة ماسة لبذل مجموعة من الجهود الدولية والإقليمية والوطنية للتشجيع على اتخاذ عدد من التدابير منها فرض إجراءات مراقبة أكثر صرامة على صادرات المواد الحساسة إلى هذه البلدان.

إن هذا الواقع المقلق في الشرق الأوسط يقتضي اعتماد نهج عملي تدريجي، مع أخذ الهدف النهائي في الاعتبار وهو إقامة علاقات سلمية وتحقيق المصالحة بين جميع دول المنطقة. وكما برهنت التجربة في مناطق أخرى كأمریکا اللاتينية، تعتبر هذه العملية في جوهرها عملية تدريجية. ولا يمكن لها أن تبدأ واقعياً إلا بترتيبات متواضعة تتعلق بتدابير بناء الثقة من أجل بناء الثقة الضرورية للاضطلاع بمبادرات أكثر طموحاً في مجال التعاون الأمني.

ولا يمكن وضع وصون تدابير فعّالة لمراقبة الأسلحة إلا في منطقة لا تشكل فيها الحروب والصراعات المسلحة والإرهاب والعداء السياسي والتحريض على العنف مظهراً من مظاهر الحياة اليومية.

وقد سَعَت إسرائيل في السنوات الأخيرة إلى إرساء دعائم السلام في منطقتنا على أساس مصالحة تاريخية تنطوي على مفاهيم التسوية والثقة والاحترام المتبادلين، وفتح الحدود وحسن الجوار. وقد وضع الأساس لتعايش إسرائيل مع جيرانها في معاهدتي السلام الثنائيتين مع مصر والأردن، وما زلنا نأمل في أن يتسع نطاق هذه العملية ليشمل الفلسطينيين ولبنان وسوريا.

وبالإضافة إلى ذلك، وفي أعقاب مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، بذلت إسرائيل جهودا هامة للإسهام في إنجاح محادثات تحديد الأسلحة والأمن الإقليمي في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف لعملية السلام. وكانت محادثات تحديد الأسلحة والأمن الإقليمي المنتدى الملائم لتعزيز الثقة ومعالجة مسائل الأمن الإقليمي وتحدياته. لكن للأسف، توقفت هذه المحادثات بفعل دولة أخرى في المنطقة، بدلا من أن تصبح قناة مهمة للحوار الإقليمي.

وعلى الرغم من عدم التقدم المذكور على المستوى الإقليمي، حاولت إسرائيل خلال العقد المنصرم المشاركة بصورة أكبر في الإطار التنظيمي للجهود الدولية الرامية إلى تحديد الأسلحة والتي لا تنال من الهوامش الأمنية الحيوية بالنسبة لها. وتشكل هذه الجهود عنصرا هاما في مجمل الجهود الرامية إلى تحسين المناخ الأمني الإقليمي. وبهذه الروح وقّعت إسرائيل اتفاقية الأسلحة الكيميائية في عام ١٩٩٣، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦، واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة في عام ١٩٩٥.

وإضافة إلى ذلك، اعتمدت إسرائيل مؤخرا قانونا يتعلق بالتصدير والاستيراد (مراقبة الصادرات من المواد الكيميائية والبيولوجية والنووية). ويحظر هذا القانون تصدير المواد والسلع الموجهة إلى برامج إنتاج أسلحة الدمار الشامل ويضع قواعد لمراقبة السلع في المجالات النووية والكيميائية والبيولوجية، استنادا إلى قوائم وضعتها مجموعة استراليا ومجموعة موردي المواد النووية. وباعتماد هذا القانون، تنفذ إسرائيل سياستها المتمثلة في التقييد بنظم مراقبة الصادرات هذه. ويكمل هذا القانون القوانين التي اعتمدها إسرائيل لمراقبة الصادرات من القذائف والمواد المتصلة بها، بصفتها منضمة إلى نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف.

وتشارك إسرائيل أيضا في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وشاركت مشاركة بناة في جهود الأمم المتحدة وغيرها من المنتديات الدولية لمنع انتشار القذائف التسيارية والتكنولوجيا المتصلة بها. كما نعلّق أهمية على المحاولات العالمية، بما في ذلك المحاولات التي تتم في الأمم المتحدة، والمداولات التي تجري بشأن سبل مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والقضاء عليها، وتأمل في أن يسهم تنفيذ

برنامج عمل الأمم المتحدة المعتمد في تموز/يوليه ٢٠٠١ في مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي والحد من التوترات في مختلف المناطق، بما في ذلك الشرق الأوسط.

وكما يدرك المجتمع الدولي، فإن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ينبغي أن يقوم على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بجرية بين جميع الدول في المنطقة المعنية. ولا يمكن إنشاء مثل هذه المنطقة إلا عن طريق مفاوضات مباشرة بين دولها وبعد أن تكون قد اعترفت بعضها ببعض وأقامت علاقات سلمية ودبلوماسية كاملة فيما بينها. ولا يمكن أن يُنشئ هذه المنطقة إلا الأطراف أنفسهم، كما أنها لا يمكن أن تنشأ في وضع تظل فيه بعض الدول في حالة حرب فعلية مع إسرائيل وترفض مبدئياً إقامة علاقات سلمية معها أو حتى الاعتراف بحقها في الوجود.

وفي اعتقادنا أن قرارات أحادية الجانب وغير متوازنة تهدف إلى عزل إسرائيل واستبعادها، مثل القرار المتعلق بخطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط، لا تسهم في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. وفضلاً عن ذلك، فإنها تقوّض الثقة ومناخ التعاون اللذين يعتبران عنصرتين أساسيتين لتحقيق هذا الهدف بتجاهل الواقع المعقّد للمنطقة.

وعلى البلدان، لا سيما في الشرق الأوسط، أن تدرك أن هذه القرارات لا يمكن أن تكون بديلاً عن ضرورة إجراء مفاوضات مباشرة وبناء الثقة والحد من التهديدات وإقامة علاقات سلمية مستقرة في المنطقة، وكلها معالم أساسية على طريق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية.

لقد اتبعت إسرائيل باستمرار، على مر السنين، السياسة الموضحة أعلاه. وترى أن هذه السياسة ما فتئت صالحة اليوم كما كانت صالحة عبر العقود الماضية لأن هذه السياسة توفر توجيهها سليماً لبناء الأمن الإقليمي على أسس الاستقرار والسلام.

**أيرلندا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي)**

[الأصل: بالانكليزية]

[٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤]

١ - انضمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، وكما فعلت في السنوات السابقة، إلى توافق الآراء بشأن قرار الجمعية العامة ٣٤/٥٨ المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط".

- ٢ - وتود الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن تقدم في هذا الإطار الرد الموحد التالي على الفقرة ١٠ من القرار التي طلبت فيها الجمعية إلى الأمين العام أن يواصل مشاوراته مع دول المنطقة والدول المعنية الأخرى، وفقا للفقرة ٧ من القرار ٣٠/٤٦، آخذا في الاعتبار تطور الحالة في المنطقة، وأن يلتزم آراء تلك الدول بشأن التدابير المبينة في الفصلين الثالث والرابع من الدراسة المرفقة بتقريره المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ (A/45/435)، أو غير ذلك من التدابير ذات الصلة، من أجل التحرك نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.
- ٣ - ويذكر الاتحاد الأوروبي بأن الجمعية العامة توصلت إلى توافق في الآراء منذ دورتها الخامسة والثلاثين على أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط من شأنه أن يعزز كثيرا السلام والأمن الدوليين.
- ٤ - ويذكر الاتحاد الأوروبي أيضا بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، التي اعتمدها مؤتمر نزع السلاح في دورته لعام ١٩٩٩، والتي تنص على أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ينبغي أن يتم على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية بين دول المنطقة.
- ٥ - فضلا عن ذلك، يحيط الاتحاد الأوروبي علما بقرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) الذي يشير فيه المجلس إلى هدف إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وجميع قذائف إطلاقها في الشرق الأوسط.
- ٦ - ويأخذ الاتحاد الأوروبي أيضا في الاعتبار تقرير الأمين العام، المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ (A/49/435)، الذي يشير في خاتمته إلى أن الخطر النووي لا يمكن إزالته بالفعل وبصورة دائمة إلا بإقامة نمط من العلاقات الأمنية الإقليمية السليمة.
- ٧ - ويعترف الاتحاد الأوروبي بأهمية تدابير بناء الثقة، مثل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. فإنشاء منطقة من هذا القبيل، وكذلك إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، سيعكس رغبة دول المنطقة في تعزيز السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. بيد أن هذا الالتزام يظل أولا وقبل كل شيء مسؤولية هذه الدول.
- ٨ - ويظل الاتحاد الأوروبي ملتزما بالتنفيذ الكامل للقرارات المتخذة بشأن الشرق الأوسط من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها لعام ١٩٩٥، فضلا عن المقررات التي تم التوصل إليها خلال مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠. ويدعو جميع دول المنطقة التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية ومعاهدة

عدم انتشار الأسلحة النووية، أن تفعل ذلك. كما يدعو دول المنطقة إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية يمكن التحقق منها بالفعل، تكون خالية أيضا من أسلحة الدمار الشامل الأخرى ووسائل إيصالها. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن انضمام جميع دول المنطقة إلى اتفاقات الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية والبروتوكول الإضافي ينبغي أن يشكل أولوية في نظر المجتمع الدولي ككل، وسيساهم مساهمة حاسمة في تحسين الأمن وتعزيز الثقة بوجه عام في الشرق الأوسط. ويكتسي انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية أهمية كبرى لدى الاتحاد الأوروبي إذ من شأنه الإسهام في إحلال السلام والاستقرار في المنطقة وإتاحة سبل التوصل إلى تسوية في الشرق الأوسط.

٩ - لذلك، يحث الاتحاد الأوروبي دول المنطقة على أن تبذل قصارى جهدها من أجل بناء علاقات سلام وصدقة، من شأنها أن تسهم إلى حد كبير في كفالة بيئة آمنة ومستقرة للجميع. ومن شأن ذلك بدوره أن يمكن من إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط.

### الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالعربية]

[١٥ آذار/مارس ٢٠٠٤]

أكدت الجمهورية العربية السورية في جميع المحافل الدولية حرصها الشديد على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ودعت مجلس الأمن في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بحكم شعورها بالمسؤولية كعضو غير دائم في مجلس الأمن لإجراء مشاورات حول المبادرة السورية الهادفة إلى إنشاء منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، ودعت جميع الدول الصديقة والمحبة للسلام إلى دعم هذه المبادرة في سبيل الوصول للغاية التي طالما سعت إليها سوريا منذ توقيعها على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٦٨ وكذلك اتفاقية الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام ١٩٩٢.

وانطلاقاً من قناعتها بأن امتلاك أية دولة في الشرق الأوسط لهذا السلاح المدمر سيشكل تهديداً للمنطقة وسيعتبر مصدر قلق كبير ليس لشعوب المنطقة فحسب وإنما لدول العالم أجمع، فقد أعادت سوريا طلبها بإجراء مشاورات حول مبادرتها السابقة وذلك في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ والتي ما زالت مطروحة أمام مجلس الأمن باللون الأزرق.

إن سورية، من خلال مبادراتها تلك تضع آلية تخص مشاغل الوضع الراهن في المنطقة لإحلالها من جميع أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية وتدعيم مسيرة السلام العادل والشامل القائم على قرارات الشرعية الدولية، كما تدعو للضغط على إسرائيل لإرغامها على الانصياع لرغبات المجتمع الدولي وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الشأن ووضع حد لتطلعاتها الاستعمارية المتمثلة في احتلالها لأراضي ثلاث دول: سوريا - فلسطين - لبنان ولوقف تطوير ترسانتها النووية وهي كلها مطالب عربية وإقليمية ودولية وعاملا رئيسيا من عوامل تحقيق مصداقية وعالمية معاهدة عدم الانتشار النووي وتحقيق المبدأ العادل المتمثل في الابتعاد عن سياسة الكيل بمكيالين.

إن حكومة الجمهورية العربية السورية ترى أن التدابير والترتيبات لإقامة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط التي دعت إليها قرارات الأمم المتحدة تتطلب ما يلي:

ضرورة انضمام إسرائيل - الدولة الوحيدة في المنطقة التي تملك منشآت ومخزونا نوويا - إلى معاهدة حظر الانتشار النووي ووضع جميع منشآتها النووية تحت نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإزالة كامل مخزونها من الأسلحة النووية، وكذلك الانصياع لقرار مجلس الأمن رقم ٤٨٧ لعام ١٩٨١ الذي طالب إسرائيل صراحة وعلى وجه السرعة بوضع منشآتها النووية تحت إشراف نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن حكومة الجمهورية العربية السورية تؤمن بأن الأمم المتحدة هي الإطار المناسب لمباحثات جدية تتيح المجال لجميع الدول المعنية في الشرق الأوسط للعمل الجماعي من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وقد دأبت الجمعية العامة على تأكيد التزام المجتمع الدولي بذلك من خلال اعتماد قرارها السنوي القاضي بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وآخرها القرار ٣٤/٥٨ لعام ٢٠٠٤.

## الصين

[الأصل: بالصينية]

[٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٤]

منذ أن امتلكت الصين أسلحة نووية وهي تلتزم التزاما تاما بالألا تكون البادئة باستخدامها وألا تستخدمها أو تهدد باستخدامها ضد دول لا تملك أسلحة نووية أو مناطق خالية منها.

وما فتئت الصين ترى أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يفضي إلى منع انتشار الأسلحة النووية وتعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وقد وقعت الصين وصدقت على جميع البروتوكولات ذات الصلة بمعاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية المفتوح باب التوقيع عليها وتعهدت بالالتزامات المترتبة عليها.

ودأبت حكومة الصين بنشاط على تأييد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، إيماناً منها بأنها ستفضي إلى تعزيز السلام على الصعيد الإقليمي. وتعرب عن تقديرها للجهود التي بذلتها البلدان المعنية والأمين العام للأمم المتحدة في هذا الصدد، وتود أن ترى بلدان المنطقة تحقق هذا الهدف قريباً على أساس اتفاق طوعي. والصين على استعداد للعمل مع الأطراف المعنية من أجل بلوغ هذا الهدف.

## عمان

[الأصل: بالعربية]

[٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٤]

ترى سلطنة عمان أن انضمام الدول إلى معاهدات واتفاقيات نزع السلاح والالتزام بها من شأنه أن يعزز ويصون الأمن والسلام على الصعيدين الإقليمي والدولي، ومن هذا المنطلق، فإن سلطنة عمان تدعو إلى ضرورة اتخاذ خطوات عملية لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل، وتطالب في هذا الإطار بانضمام كافة الدول بالمنطقة إلى المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة وفي مقدمتها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية للرقابة وفق نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الأمر الذي من شأنه خلق مناخ إيجابي سيساعد على تشجيع التعاون بين الدول في مجال تنمية الطاقة النووية واستخدامها في الأغراض السلمية سواء في المنطقة أو بين دول المنطقة والدول التي تقع خارجها ووضع حد للتسلح بالمنطقة وتعزيز الثقة وتحسين العلاقات فيما بين دول المنطقة وتجنبها خطر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

## غواتيمالا

[الأصل: بالإسبانية]

[٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤]

يشرفني أن أتوجه إليكم وأن أشير إلى مذكرتكم ذات الصلة المؤرخة ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٤، ووفقا للمعلومات التي تلقيتها، أود إحاطتكم علما بأنه لا يُلاحظ، في المجال العسكري، أي نوع من أنواع التأثير يمس المبادرة الرامية إلى "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط". لكن غواتيمالا تؤيدها لإسهامها في حفظ السلم العالمي.

## فتزويلا

[الأصل: بالإسبانية]

[١٩ أيار/مايو ٢٠٠٤]

ترى حكومة جمهورية فتزويلا البوليفارية في هذا الصدد أن تعزيز وترسيخ منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط من شأنهما أن يساهما إلى حد كبير في تعزيز عملية السلام في المنطقة. فانضمام كافة دول المنطقة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من شأنه أن يخلق مناخا من الثقة مواتيا للدفع قدما بمفاوضات السلام وأن يدفع بنظام الأمم المتحدة لزرع السلاح. وتؤيد فتزويلا الجهود التي يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة لتعزيز وترسيخ منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط إذ من شأن ذلك أن ينعكس إيجابا على السلام والأمن الدوليين.

## لبنان

[الأصل: بالعربية]

[٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٤]

إن الدولة اللبنانية ترحب بجميع المبادرات الرامية إلى تحقيق نزع السلاح بشكل عام وكامل، خاصة في منطقة الشرق الأوسط. كما تؤكد على دور الأمم المتحدة في ذلك، وأنها لا تنتج أو تمتلك أسلحة دمار شامل، وهي تشدد على أن يكون الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، لكنها تقلق من عدم امتثال إسرائيل للشرعية الدولية،

بسبب احتفاظها بترسانة نووية تشكل تهديدا دائما لجميع دول المنطقة وبالتالي للسلم والأمن الدوليين.

## المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[١٢ أيار/مايو ٢٠٠٤]

تؤيد المكسيك إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط باعتبارها خطوة لا تسهم في تعزيز النظام العالمي لترع السلاح وعدم الانتشار النووي فحسب بل أيضا في إزالة جميع أسلحة الدمار الشامل في المنطقة وإحلال سلام نهائي ثابت ودائم في الشرق الأوسط.

ولذلك، أيدت المكسيك القرارات المتخذة بهذا الشأن في الجمعية العامة للأمم المتحدة والمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وفي إطار عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ودعيت الدول، ولا سيما دول الشرق الأوسط، في الوثيقة الختامية للمؤتمر السادس الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠، إلى اتخاذ خطوات عملية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط. وتسلم الفقرة الفرعية ١ من الفقرة ١٦ من المادة السابعة من الوثيقة المذكورة بصحة القرار المتعلق بالشرق الأوسط المتخذ في عام ١٩٩٥ إلى أن يتم تحقيق أهدافه وغاياته.

وفي هذا السياق، أكدت المكسيك من جديد، خلال الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥ المعقودة في نيويورك في الفترة من ٢٦ نيسان/أبريل إلى ٧ أيار/مايو ٢٠٠٤، أن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية يعزز السلام والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي ويعزز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية ويسهم في تحقيق هدف نزع السلاح النووي، وحثت المجتمع الدولي على إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا وجنوب آسيا والشرق الأوسط.

والمكسيك على يقين تام بأن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية ينبغي أن تنشأ بناء على اتفاقات يتم التوصل إليها بجزرية بين دول المنطقة المعنية استنادا إلى مبدأ تعزيز المناطق القائمة. وفي هذا الصدد، تسلم بأن أوجه التقدم في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية

في الشرق الأوسط تقوم على عملية السلام في المنطقة وتؤثر عليها تأثيرا مباشرا في الوقت ذاته.

ولذلك، ترى المكسيك أيضا أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، التي تشهد توترا كبيرا، يتوقف إلى حد بعيد على الالتزام السياسي والإرادة السياسية لدول المنطقة والدول المعنية بالنظام العالمي لترع السلاح النووي وعدم الانتشار، ولا سيما التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتصديق عليها وتنفيذها تنفيذا كاملا، بما في ذلك إبرام اتفاقات ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن شأن التوقيع والتصديق على البروتوكول الإضافي لاتفاقات الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يسهم أيضا في كفالة تطبيق الضمانات الشاملة على المواد والمنشآت والأنشطة النووية في المنطقة وإيجاد مناخ من الثقة موات لتعزيز الاتفاقات الرئيسية.

وفيما يتعلق بالتدابير المبينة في الفصلين الثالث والرابع من الدراسة المتعلقة بالتدابير الفعالة التي يمكن التحقق منها والكفيلة بتيسير إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط المشار إليها في الفقرة ١٠ من منطوق القرار ٣٤/٥٨، ترى المكسيك أن اعتماد تدابير تعزيز الثقة والشفافية واعتماد تدابير التحقق ومنح الضمانات الأمنية تشكل خطوات إيجابية ينبغي الاتفاق عليها لا سيما بين دول المنطقة لكفالة المضي قدما في عملية تدريجية ومنتظمة تتيح تحقيق هدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة.

وتشدد المكسيك على أن الحوار والتفاوض يعتبران وسيطان يعتبران السبيل الذي لا بديل عنه لتسوية الخلافات الدولية، مما يجعل من الضروري تهيئة ظروف تتيح تبادل الآراء بين الدول المهتمة بهدف إيجاد صيغ حلول لخلافاتها. وتقع على عاتق كل دولة من دول الشرق الأوسط مسؤولية الإسهام في إنشاء نظام إقليمي جديد يشجع على التعايش السلمي في المنطقة وتتوقف عليه الإمكانيات الموضوعية للتنمية والازدهار في المنطقة.